

إشكالية السيادة الوطنية والعولمة

The problem of national sovereignty and globalization

د/ خديجة غرداين

khadidja Gherdaine

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

Khadidja.gherdaine@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2023/04/19 تاريخ القبول: 2023/07/02

الملخص:

مرت الإنسانية بعدة تحولات عبر الزمن، ومن أهم تلك التحولات التي هزت العالم بأسره هي العولمة التي أحدثت تغييرات جذرية وبارزة في عدة مجالات. ونتيجة لهذه الأحداث المتسارعة ظهرت استراتيجيات جديدة تجاوزت الإطار التقليدي للدولة، فلم يعد لحدود الدولة السياسية ولسيادتها اهتمام كبير في مقابل التوجهات الجديدة للعولمة. ورغم كل التأثير الذي أحدثته العولمة على سيادة الدولة إلا أنها لازالت تشكل أحد أكثر المفاهيم غموضاً مثيرة بذلك الكثير من الجدل والنقاش، وهذا في مواجهة الدولة بسيادتها الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ السيادة؛ العولمة؛ التحولات الجديدة.

Abstract:

Humanity has gone through many transformations through time. Among the most important of those transformations that shook the entire world is globalization, which has brought about radical and prominent changes in several areas. As a result of these accelerating events, a new strategy emerged that went beyond the traditional framework of the state. The political borders of the state and its sovereignty no longer paid much attention to the new trends of globalization. Despite all the impact that globalization has had on state sovereignty, it still constitutes one of the most ambiguous concepts that raise a lot of controversy and debate, this is in the face of the state with its national sovereignty.

Key words: State; sovereignty; globalization; new transformations.

مقدمة:

تمر الإنسانية منذ عقد من الزمن بمرحلة جديدة، تميزها تحولات كبرى، غيرت من ثوابت الفكر وتوجهاته، واستراتيجيات التنمية والتخطيط، وقد أحدث ذلك تحولا هائلا شمل كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وقد سميت هذه المرحلة الجديدة بالعولمة، التي مهد لميلادها مجموعة من الظروف والأسباب، أسهمت كلها في إيجادها كظاهرة، يمكن تلمس أثارها واقعا في مختلف مجالات الحياة. وتبقى الدولة ورغم كل التحديات والدراسات التي تنتبأ لها بالزوال والتقهقر، تسعى للدفاع عن مكانتها على المستوى الداخلي والخارجي، والحفاظ على سيادتها التي شهد مضمونها تغيرا في السنوات الأخيرة

وتراجعا ملحوظا، بالنظر للمعطيات المستجدة التي خلقتها العولمة. إنَّ العولمة مصطلح حديث يحمل في مفهومه الكثير من النقاش والجدل، ويخفي في طياته الكثير من المظاهر والأبعاد، ممَّا أدى إلى انقسام المفكرين والباحثين إلى معارضين منددين، ومؤيدين مستبشرين.

وتكمن الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة، في محاولتنا الإلمام بالتفاصيل التطبيقية المحيطة بالعولمة من الجانب الفكري النظري، والواقع العملي لهذه الظاهرة، والإشارة إلى تأثيرها السلبي على الدولة ذات السيادة، باعتبار هذه الأخيرة تشكل نزوة التنظيم الاجتماعي الذي وصلت إليه الإنسانية، والتي لا تزال الوسيلة الأمثل لتلبية حاجياتها الأساسية في كل الميادين، خاصة النفسية منها لأنها تمنح الفرد الشعور بالانتماء والأمان. لذا فإنَّ معرفة الآثار التي ترتبها العولمة على الدولة ذات السيادة، تهم الفرد بالدرجة الأولى، خاصة فيما يخص وظائف الدولة المختلفة وكل ما يمس بسيادتها المستقلة، مما لهذا من انعكاسات مباشرة على حياته سلبا وإيجابا. ولأنَّ العولمة تعمل على التقليل من أهمية الحدود الجغرافية، ممَّا فتح المجال للحديث عن تراجع قوة الدولة ذات السيادة، وقدرتها على مواجهة التحديات الخطيرة التي تضعها في طريقها. ولذا ما مصير الدولة والسيادة في عصر العولمة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة كان لا بد من اتباع المنهج التحليلي لتحليل أفكار الدراسة والمنهج الوصفي لوصف ظاهرة العولمة، وتم تقسيم الدراسة لمبحثين؛ الأول يحمل عنوان الدولة والسيادة والعولمة مفاهيم متغيرة، أما المبحث الثاني فتطرق لأبعاد وانعكاسات تأثير العولمة على سيادة الدولة.

المبحث الأول: الدولة السيادة والعولمة مفاهيم متغيرة

المطلب الأول: المفهوم الكلاسيكي للدولة والسيادة

تعتبر الدولة ذات السيادة من المواضيع الصعبة ولمحاولة فهمها والإحاطة بكل ما يتعلق بها سنتطرق أولا إلى مفهوم الدولة في الفرع الأول ثم إلى مفهوم السيادة في الفرع الثاني كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الدولة

الدولة كلمة من أصل لاتيني *status*، تعني الاستقرار، وقد أخذت هذه الكلمة معان مختلفة بالنظر إلى الجوانب المتعددة المرتبطة بها سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية¹. ويهتم القانون الدستوري بتحديد مصادر وشروط ممارسة السلطة السياسية داخل الدولة، بينما يحدد القانون الإداري القواعد القانونية التي تسير وفقها مرافقها العامة. أما القانون الدولي فينظر إلى الدولة على أنها كيان سياسي يتمتع بالسيادة ولا تعلق عليه أية سلطة سياسية أخرى². فالدولة تمثل إلى حد كبير العنصر الأساسي في تركيب المجتمع الدولي، المؤلف بالدرجة الأولى من دول ذات سيادة.

لقد ردد علماء القانون والسياسة العديد من التعريفات اختلفت باختلاف الأفكار والإيديولوجيات، فيعرفها (جون بودان) بأنها حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة، وتملك سيادة عليها إلى جانب ذلك³. ويعرفها (اندرى هوريو) بأنها مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة، وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينة، يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه. وعرفها الفقيه الفرنسي (كاري دي مالبرغ) بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه⁴.

هذه عينة من التعريفات المختلفة والمتعددة للدولة على سبيل المثال، ذلك أنه لا يمكننا حصرها جميعا، وما يمكن استخلاصه هو أنَّ الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة إرادة الدولة، فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار

وحيازة وسائل الإكراه، وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع، وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل، والأمن من العدوان في الخارج⁵. وبالرغم من تعدد التعريفات، واختلاف المفكرين والفهاء بشأنها، إلا أنهم يتفقون في الأركان الأساسية المكونة للدولة وتتمثل في: الشعب (أولاً)، الإقليم (ثانياً) والسلطة (ثالثاً).

أولاً- الشعب

لا يمكننا أن نتصور قيام دولة بدون شعب، يحتل مساحة ثابتة من الأرض والتي تعرف بالإقليم، على وجه الاستقرار، فبسبب وجود الدولة هو تواجد مجموعة من الأفراد "الشعب يمثل ميزة واضحة للدولة ذلك أنه بدون شعب لا يمكن إقامة آلية حكومية ولا يمكن تصور وجود هذه الدولة في الأرض المهجورة من أي جماعة بشرية"⁶، ولا يشترط عدد معين من الأفراد المهم أن يكون حداً معقولاً، ويؤهل لقيام الدولة، إلا أن زيادة عدد أفراد الشعب في الدولة يلعب دوراً هاماً في قوتها ومركزها الخارجي، وهو ما يميز دولاً كبيرة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية عن الدول الصغرى التي لا يتجاوز عدد سكانها الألف كالفاتيكان⁷. ويفترض في هذه المجموعة البشرية أن تشكل مجموعة منسجمة و متميزة عن غيرها من المجموعات الأخرى، وفي هذا الصدد يختلف الباحثون لأنّ منهم من يكتفي بتوفر الجنسية باعتبارها الرابطة القانونية التي تربط الشعب بدولة ما، ومنهم من يشترط أن تشكل هذه المجموعة الأمة، التي يقصد بها التجمع البشري، الذي يستقر فيه الأفراد نظراً للروابط المادية والروحية التي تشدهم إلى بعضهم البعض، مما يجعلهم يشعرون أنهم متميزون ومختلفون عن الأفراد والمجتمعات الأخرى.

ثانياً- الإقليم:

ويعد الإقليم عنصراً أساسياً في بناء الدولة، إذ يستقر عليه الشعب بصورة دائمة في نطاق الحدود الإقليمية، ومن هنا فالإقليم عنصر لازم لبناء الدولة، ويعرفه البعض "أنه ذلك الجزء المحدود من الكرة الأرضية الذي يخضع لسيادة الدولة"⁸. فهو الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك وتمارس عليه الدولة سلطتها وسيادتها غير أنه بالإمكان تعريفه بأنه المكان المميز دولياً الذي تمارس عليه الدولة سيادتها⁹. ويعد الإقليم العنصر الجوهري الذي يميز الدولة عن المنظمات الدولية التي تفتقد إلى العنصر الإقليمي الذي تمارس داخله سيادتها.

ولا يشترط في الإقليم أن يكون على درجة معينة من الضيق أو الاتساع فلا أهمية قانونية تترتب عن ذلك، كما لا تشترط في الإقليم وحدة واحدة، بل يتكون من عدة وحدات إقليمية منفصلة عن بعضها البعض انفصالاً تاماً ولكنها تخضع لسيادة دولة واحدة والمثل الواضح على ذلك ولاية ألاسكا التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وعموماً فإنّ الإقليم يتضمن الحدود الداخلية البرية والبحرية والجوية، كما هي محددة ومعروفة في مجال الممارسة الدولية، ووفقاً لأحكام القواعد القانونية الدولية المتعلقة بكيفية تعيين حدود الدولة¹⁰. وتلعب الحدود دوراً بالغ الأهمية في تحديد الرقعة التي تمتد إليها سيادة الدولة وتشملها، الشيء الذي ينتج عليه استقرار العلاقات الدولية، لذا أولى القانون الدولي أهمية لتعيين حدود الدول.

ثالثاً- السلطة:

السلطة السياسية ركن جوهري لقيام الدولة، وتمتاز بأنها أصلية لا تتبع من سلطات أخرى، وتعد هذه السلطة ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة. وتكمن سلطة الدولة في سلطة التنبؤ والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة، لقيادة البلاد وتستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، وهو ما يستتبع تمتعها بالقوة والقهر واستحواذها لوحدها على القوة العسكرية لحماية مصالح

الأفراد والجماعات¹¹. ويطلق الفقه عادة على السلطة تسمية الحكومة، أي الهيئة التي تتولى حكم الشعب وتمثيله وفقا لما يقضي به القانون، كما قد تدل على أعضاء السلطة التنفيذية.

فالسلطة إذا هي الحاكم أو المنظم الذي يتخذ القرارات باسم كل المجموعة الوطنية، وينفذها باعتبارها ملزمة لكل أعضائها. ومن هذا المنطلق ظهر اتجاه في الفقه الدستوري الحديث ينادي بالزامية اعتراف الأفراد وقبولهم للسلطة، لأن كل سلطة لا تستند إلى إرادة الأفراد الذين تحكمهم لا تعتبر دولة بالمعنى الحديث، وإلا كنا أمام السلطة المغتصبة.

الفرع الثاني: مفهوم السيادة

بمجرد قيام الدولة بأركانها الثلاثة السابقة الذكر (الشعب، الإقليم والسلطة) يترتب لها خاصيتين أساسيتين هما: الشخصية المعنوية لتكون مستقلة عن الأفراد المكونين لها ليتسنى لها القيام بمهامها، والسيادة التي سنتناولها بشيء من التفصيل نظرا لعلاقتها الوطيدة بموضوع دراستنا، وذلك من خلال عرض بعض التعاريف المتوصل إليها والتطرق إلى مظاهرها.

وإن كان الفقهاء لم يتوصلوا إلى وضع تعريف موحد للسيادة نظرا لاختلافهم حول مداها والعناصر المكونة لها وخصائصها واقتصارهم على بعض مظاهرها، فقد فسرها الأستاذ (كاري دي مالبارغ) بمفهوم سلبي واعتبرها إنكارا لكل مقاومة أو قيد على السلطة العامة، باعتبار أن السيادة ما هي في النهاية إلا خاصية من خصائص السلطة العامة التي تمنحها صفة السمو والامتياز¹².

أما الفقيه (جون بو دان) الذي يُعد أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة سنة 1576، في كتابه الكتب الستة للجمهورية، عرّفها أنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع إلا للقانون¹³، ويرى أنها تترتب للدولة في مواجهة الأفراد والجماعات وتتكون من عنصرين عنصر ايجابي في كونها تبسط سلطتها على الجميع دون منازع، وعنصر سلبي يتجسد في أن الدولة صاحبة السيادة المستقلة ولا تخضع لأية جهة أخرى، فيقول "الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعيش أو تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات"¹⁴.

وبمعنى آخر هي إمكانية الدولة أن تقرر ما تريده سواء في المجال الخارجي أو الداخلي. وهذا ما أكده الدكتور (إبراهيم محمد العناني) "السيادة هي سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها واستقلالها على أية سلطة أجنبية، وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينهما"¹⁵.

وتعرف السيادة في القانون الدولي بأنها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل مجتمع سياسي منظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بحفظ الأمن والنظام، وبالتالي المحكرة الشرعية والوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون¹⁶. وللسيادة مفهوم سياسي، يقصد به الشعب وبالتحديد كل المواطنين الذين يحق لهم المشاركة في تسيير أمور الدولة. أي كل الذين يتمتعون بحق الانتخاب¹⁷.

وهناك من يتحدث عن السيادة الفعلية أو الواقعية، وهي التي لا تستند لمصدر شرعي في نشأتها، والتي تكون خلاصة استحواذ بالقوة وأبرز حالاتها الانقلاب. كما يتعين التفرقة بين السيادة والسلطة السياسية حيث ميز بينهما (دي مالبارغ) بقوله "أن السيادة شيء غير السلطة السياسية فإن كانت الأخيرة ركن للدولة فإن السيادة ليست كذلك، بل يمكن أن توجد دولة بدون سيادة ولكن لا يتصور وجود دولة بدون سلطة سياسية"¹⁸.

وللسيادة مظهران: مظهر داخلي يتجسد في وضعها للدستور والقوانين والنصوص التشريعية وتنظيم نظام الحكم وشؤون الدولة، وإيقاع العقاب على كل من يخالف الأوامر والقوانين التي تصدرها باعتبارها صاحبة السلطة العليا، ومظهر خارجي يتجسد في عدم خضوعها أو تبعيتها لأية سلطة أجنبية¹⁹، ويترتب على سيادة الدولة الآثار التالية:

- لا يجوز أن تمارس حقوق السيادة غير السلطة الشرعية في الدولة أي عدم قيام إلا سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، وهذا ما يعرف بوحدة السيادة. فهي سيادة واحدة استثنائية exclusive ومانعة، وهي سيادة لا تقبل التجزئة indivisible بحيث لا يمكن تقسيم السيادة على مختلف أجهزة الدولة فتكون السيادة شاملة لجميع عناصر الدولة، بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم، والشعب المقيم عليه دون استثناء وتمارس سلطتها الداخلية والدولية بحرية تامة.

- عدم تقادم السيادة إذا لم تمارس الدولة السيادة على جزء من إقليمها أو أرضها؛ ذلك أن أعمال سيادتها لا يسقط بعدم الاستعمال.

- ويترتب للدولة التي تتمتع بالسيادة القانونية أنها تتمتع بالشخصية الدولية باعتبارها الكيان الدولي الذي يتمتع بالشخصية الدولية بصورة أصلية فتتمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات في المجتمع الدولي، وتنفذ بحسن نية التزاماتها الدولية وتعيش بسلام مع الدول الأخرى.

كما تمنح السيادة القانونية للدولة استقلال علاقاتها الدولية والحرية في تنظيم شؤونها الداخلية وتطوير أنظمتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية بالطريقة التي تراها الأمثل لتلبية حاجياتها. ولقد أدى تعدد العلاقات بين الدول وتنوعها إلى ضرورة خلق تنظيم لهذه العلاقات في شكل مؤسساتي، وقد كان تمسك الدول بسيادتها وراء ظهور المبادئ الأولى للقانون الدولي الذي أسست أركانه معاهدة واستغليا، التي تطورت فيما بعد.

ويُعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الضامن الكبير لسيادتها وممارسة استقلالها بالكامل إلا أنه يخضع لاستثناءين في ميثاق الأمم المتحدة، ويخص حالة تهديد الأمن والسلم في العالم ومبدأ الأمن الجماعي²⁰، إلا أنه قد يحدث أن تنتهك سيادة الدولة ليحول ذلك دون ممارسة الدولة لاختصاصاتها الداخلية والدولية، ويعد الاستعمار بمختلف صورته من أبرز صور انتهاك السيادة بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في شؤون الدولة الداخلية. فالاستعمار يعني بسط سيادة دولة على دولة أخرى فتفرض عليها حكمها وسيطرتها بالوسائل العسكرية، وتستغل ثرواتها الطبيعية وشعبها دون أن تولي اعتبارا لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة وآلياتها

إنّ العولمة مصطلح حديث يحمل في مفهومه الكثير من النقاش والجدل، ويخفي في طياته الكثير من المظاهر والأبعاد، ممّا أدى إلى انقسام المفكرين والباحثين إلى معارضين منددين، ومؤيدين مستبشرين. وسيتم التطرق لمفهوم العولمة في الفرع الأول وآلياتها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم العولمة

لقد تعددت مناهج الباحثين في تعريف العولمة في كل الحالات لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها وأبعادها في مختلف الميادين، لذا يبقى من الصعب منح تعريف شامل وموحد لهذا المصطلح نظرا لحدائته اللغوية من جهة، ولصعوبة تحديد مدلوله الدقيق من جهة أخرى باعتباره يحمل العديد من المضامين في مجالات مختلفة، لذلك سنكتفي بالتطرق إلى بعض التعريفات كما يلي:

يعرفها الدكتور (إسماعيل صبري عبد الله) بأنها التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة²¹. ويعرفها صندوق النقد الدولي أنها التعامل المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في العالم²².

كما توصف العولمة في هذا الإطار بكونها عملية انتقال الرأس مالية الوطنية إلى رأس مالية عالمية، أو تطور الشركة الوطنية إلى شركة متعددة الجنسية. ولقد عرّفها الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أنها عملية فتح الحدود، للأفكار والمعلومات والإنسان والثروة والتكنولوجيات للعبور بحرية بين الدول. وتحدث المفكر (فرانسيس فوكوياما)، محلل سياسي أمريكي، في مقاله نهاية التاريخ الذي نشره في جوان 1989 بمجلة إنترناشيونال انتريست الأمريكية، عن عولمة وتوحيد الإنسانية ضمن الليبرالية والديمقراطية، وتحدث أيضا عن فكرة نهاية التاريخ، وأكد أنّ التطور الإيديولوجي للإنسانية أدى إلى تدويل الديمقراطية وتعميمها على الكون، وكأنها الشكل النهائي لأي حكم سياسي²³.

وعرّف بعضهم العولمة بأنها القوة بمفهومها الشامل، الاقتصادي، السياسي، العسكري، التقني، الإعلامي والثقافي، وهي الأساس الذي سوف يصنع شكل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونلاحظ من خلال التعريفات المختلفة أنّ هناك من نظر إلى العولمة نظرة سلبية كما فعل (توم فريد مان) في مقولته "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فضيعة، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة قوة مجنونة نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق، إنّ صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء"²⁴.

ونقف عند التعريف الذي قدمه الدكتور (ممدوح محمود منصور) للعولمة التي اعتبرها عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيات الاتصال و المواصلات وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية على بقية مناطق العالم، تحقيقا لمصالح تلك القوى المسيطرة من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة المهيأة لتحقيق تلك الهيمنة²⁵.

ويقف التيار الإسلامي موقفا رافضا للعولمة بمفهومها العلماني الغربي، فيقول الدكتور (عبد الوهاب الميسوري) "فكما ترون إنّ العولمة تستند إلى مجموعة من القيم، وهي في الواقع قيم مادية تنفي الخصوصية الإنسانية كإنسانية وتحاول في ذات الوقت أن تطرح رؤى تدور حول السوق... السوبر ماركت... السياحة..."²⁶.

وهناك تيار مشجع يميل لقبول العولمة وفي هذا الصدد يقول المفكر اللبناني الدكتور (علي حرب) "العولمة حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ خلقت واقعا تغير معه العالم عما كان عليه لجغرافيته وحركته، بنظامه وآليات اشتغاله بإمكاناته وأفاقه المحتملة... وهكذا نحن إزاء إمكانيات جديدة للوجود والحياة، تندبثق على نحو لا نظير له من قبل وهي تسفر ليس فقط عن عولمة السوق والمدنية والسياسية بل تفضي إلى عولمة "الأنا"... لا شك أنّ العولمة تفتح أفقا جديدا... هناك حقا مكانات جديدة تنتجها العولمة للتحرر من أقبية التاريخ، وعبادة الأصول وأقبية الهويات ومعسكرات العقائد"²⁷.

وفي الأخير يمكن القول أنّ العولمة هي اتجاه يريد المجتمع الدولي الوصول إليه ويكون حسب نظر البعض قد وصله ونقصد من هذا الجانب التفاوت الذي حدث في العلاقات الدولية من خلال التداخل الدولي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل ونهاية التركيز على الدولة كعنصر أساسي في ذلك، والانتقال إلى مستوى أعلى في التفاعلات الدولية الجديدة كذلك الأشخاص والمنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدولة القومية في سيادتها، من هذا المنطلق يمكن القول أنّ العلاقات الدولية أصبحت الآن تتصف بالشمولية خاصة بالنسبة للاقتصاد و التجارة الدولية وتحرك رؤوس الأموال²⁸.

الفرع الثاني: آليات العولمة

وتتمثل آليات العولمة في المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسية، والثورة التقنية التكنولوجية التي شهدتها العالم مؤخرًا.

أولاً- المنظمات الدولية

تتعدد أنواع المنظمات الدولية بتعدد المهام والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويختلف عدد أعضائها باختلاف مواقعها الجغرافية، فهناك من يقسمها حسب النشاط والتخصص إلى منظمات اقتصادية، سياسية، فنية، اجتماعية، إنسانية، ثقافية وقضائية، وهناك منظمات متعددة الأغراض، ومن حيث الموقع الجغرافي فهي عالمية أو إقليمية، أما من حيث الأعضاء إلى منظمات حكومية أو غير حكومية. وسنتطرق لأبرز المنظمات التي تعتمد العولمة كآليات فعالة لتجسيد أهدافها، وهي:

أ- منظمة الأمم المتحدة:

أنشئت على أنقاض عصبة الأمم، وذلك في 25 جوان 1945م، بمؤتمر سان فرانسيسكو أين عقد مندوبو الدول اجتماعاً، وأقروا فيه ميثاق المنظمة الذي دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر 1945، بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الكبرى: الصين، فرنسا، روسيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل هدفها الأساسي في تأكيد وكفالة السلام للعالم وقد تكرر ذكر هذا الهدف في مواضع كثيرة من ميثاق المنظمة. وينص ميثاق منظمة الأمم المتحدة: على أن "تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول جميعاً" وكذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس أو العرق، وقد أنشئت عدة منظمات مختصة ألحقت بمنظمة الأمم المتحدة للعمل على تجسيد هذا المبدأ ميدانياً²⁹. وتتشكل المنظمة من عدة أجهزة:

الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، محكمة العدل الدولية التي تعتبر منظمة قضائية دولية، تنظر في النزاعات الدولية التي تطرحها عليها الدول، بالإضافة إلى مجلس الوصايا الذي يعتبر هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ويتكفل بإدارة المناطق الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة، وقد تم استحداث آلية دولية للمتابعة والمحكمة القضائية بتاريخ 1998/07/17 عندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دبلوماسي بروما، تم خلاله الإعلان عن ميلاد المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بالنظر في الجرائم التي تمس الأسرة الدولية: الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم العدوان.

وتعمل المحكمة الجنائية الدولية تحت إمارة مجلس الأمن، الذي له الحق في الاعتراض عن أي تحقيق أو أي متابعة تقوم بها المحكمة، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "المجموعة الدولية لم تستطع فرض شروطها من أجل خلق محكمة ذات اختصاص عالمي، مستقلة وبعيدة عن الضغوطات الصادرة عن الدول الدائمة في مجلس الأمن، ولقد رجعنا إلى نقطة البداية إذا لم نكن نريد أن يتدخل مجلس الأمن في مهمة المحكمة التي يجب أن تكون مستقلة في تحقيقاتها وعملها، ولكن لم يتم تحقيقه"³⁰.

كما عملت أيضا على تنمية علاقاتها مع الدول الكبرى، وتفعيل ومساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر الاقتصاديات الرأسمالية في كثير من بلدان العالم، وإلى جانب ذلك أنشأت مؤسسات ومنظمات اقتصادية مالية على نطاق عالمي تمثلت: في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

ب- صندوق النقد الدولي:

تم التوقيع على اتفاقية الصندوق في مؤتمر نقدي دولي للأمم المتحدة في "بريتون وودز" سنة 1944، وقد وضع المؤتمر نصوص اتفاقية الصندوق فضلا عن نصوص اتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية، وقد أصبحت نصوص الاتفاقية نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الأساسية لمجلس محافظي الصندوق في "سافانا" من 07 مارس إلى 17 مارس 1947³¹، ووفقا لنص المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق فإنه يتعين على الدول الأعضاء ألا تضع أية قيود على إجراء المدفوعات وعمليات النقل للمعاملات الدولية الجارية.

إن الهدف الأساسي للصندوق هو ضمان الاستقرار النقدي العالمي، وتشجيعه مع تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية. وقد كان له تأثير كبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي، ويتكون رأس مال الصندوق من حصص معينة تشترك بها الدول الأعضاء، والدول الخمس الكبرى التي اشتركت بأكبر حصص، الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 2750 مليون دولار، المملكة المتحدة 1300 مليون دولار، الصين 550 مليون دولار، فرنسا 525 مليون دولار، والهند 400 مليون دولار³²، وقد تفاعل عدد الدول تدريجيا بعد انضمامها إلى عضوية الصندوق.

ج- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أنشئ بموجب اتفاقية "بريتون وودز" في 27 ديسمبر 1945، وبدأ بمباشرة أعماله من مقره بواشنطن اعتبارا من 25 يناير 1946، والملاحظ أنّ اتفاقية البنك تقضي بأن تكون عضوية الدول في صندوق النقد الدولي شرطا للسماح بعضويتها في البنك³³.

ويهدف البنك إلى تعمير وتنمية الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمار الأجنبي بواسطة الضمانات التي يقدمها، ويدعم النمو المتوازن للتجارة الدولية، والحرص على تقديم المساعدات الفنية، وتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية القومية.

د- منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة دولية حكومية، تم الإعلان الرسمي على قيامها سنة 1994، تهدف إلى ضمان التزام الدول الأعضاء فيها بأحكام اتفاق اللغات، مع القيام بعملية التحكيم، وفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتحرير التجارة ورفع القيود والحوجز الجمركية التي تعيق حركة التجارة ورؤوس الأموال و اقتراح الحلول المناسبة³⁴. وبناء على ذلك فإنّ منظمة التجارة العالمية تحقق أغراض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، وهي تهدف متكاملة فيما بينها إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي.

بحيث كانت فكرة إنشاء المنظمة بمثابة عنصر مكمل لعناصر التصور الذي خلفته الحرب العالمية الثانية للنظام العالمي الجديد وقتئذ الذي كانت أولى نتائجه تحويل عصبية الأمم إلى منظمة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة العديدة التي تغطي مجالات النشاط الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي

والاجتماعي، أعقبها إنشاء مؤسسات بريتون وودز لإدارة الشؤون النقدية والمالية للعالم، وأخيرا فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتناول فكرة التبادل التجاري الدولي بهدف توسيع نطاقه وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم³⁵ ليكتمل بذلك مفهوم الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي.

ويقوم الصندوق بمراقبة التطورات الاقتصادية والسياسية والمالية في هذه البلدان المقترضة، وتطبيقا لهذه الإجراءات فقدت هذه الدول سيادتها الاقتصادية، وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية. فصندوق النقد الدولي أصبح مسخرا لخدمة مصالح الدول الكبرى من خلال الشروط التي يفرضها على باقي الدول منها تخفيض سعر العملة الوطنية، وتخفيض مصاريف الإنفاق العمومي، مما ينتج عنه زيادة البطالة وتوقف النمو الاقتصادي و فوق كل ذلك فإنّ المديونية المدارة من قبل صندوق النقد الدولي أرهقت كاهل هذه الدول، فتصدعت مصداقية الإيرادات الوطنية ثم إن منظمة التجارة العالمية بوصفها الهيئة المخولة حاليا بإدارة الشأن التجاري العالمي، لم تقدم من خلال موائيقها ومن واقع سياسات أعضائها المنفذين أي حل لقضايا الإنماء في البلدان النامية، لأن إطلاق العنان كاملا للمنافسة الحرة يعد ضربة قاضية لاقتصاداتها الضعيفة.

فمن الناحية الواقعية فهذه المنظمات باعتبارها آليات العولمة ووسائل تجسيدها ارتبطت بصورة مباشرة بالرأسمالية، ذلك النظام الذي لم يخلق إلا الحرمان والتمايز بين المجتمعات، إلى جانب هذه المنظمات المالية العالمية برز فاعل قوي وآلية نشيطة جدا ذات مصالح عالمية هي:

1- الشركات المتعددة الجنسية:

هي شركات ضخمة تشكل شركات فرعية في العديد من البلدان وتسوق منتجاتها فيها، إذ تبقى الشركة الفرعية المتمركزة في بلد أجنبي على اتصال دائم بالشركة الأم في الوطن، وأهم ما يميز هذه الشركات ضخامة حجمها الذي يقاس برقم مبيعاتها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي الواسع.

والشركات المتعددة الجنسية في زمن العولمة تنشر نشاطها في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أي ميزة في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني، كما تنتقي إطاراتها على أساس الكفاءة و الأداء وتبيع أسهمها لمواطني الدول التي تنتقل إليها نشاطها، وتقرض من بنوكها... الخ، وتشكل الشركات المتعددة الجنسية قوام عالم العولمة، فهي تتحكم عمليا باقتصاد السوق وتقوم بإقناع جميع الدول تقريبا في العالم على تفكيك القطاع العام ونقله ملكيته للقطاع الخاص، وتعد أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة للإنتاج في أكثر من قطر، ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في مختلف الأقطار وتقرر ما تنتج وفي أي مكان. وتجدر بنا الإشارة في هذا المجال إلى عمليات الاندماج التي تتم عن طريق اندماج الشركات العملاقة مع بعضها البعض، أو شراء الشركات المنافسة لها، لتضخيم حجم المنافسة أو زيادة حجم الكفاءة مما أدى إلى انتشار ظاهرة التركيز، إذ سيطرت مجموعة قليلة من الشركات العملاقة على قطاعات إنتاجية أو خدماتية بأكملها.

وتلعب هذه الشركات على التدخل في أنظمة الحكم للدول، ونذكر على سبيل المثال ما حصل في الشيلي إثر تدبير انقلاب قاده الجنرال (بينوشي)، انتهى إلى قتل الرئيس (سلفادور اليندي) ومحاولة الانقلاب الفاشلة في فنزويلا نتيجة المواقف التي تبناها الرئيس (هوقو شافيز) من تغيير أسعار البترول. إن الشركات المتعددة الجنسية تقف وراء تفعيل نشاط الآليات السابقة وتشجيعها، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات مع هذه الحركة العالمية والتي عادت عليها بأرباح هائلة، وتمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية؛ البترول، السيارات، التكنولوجيا العالية والبنوك، وتتضمن تلك

الشركات جل إن لم نقل كل المبادلات العالمية، وتحقق 79% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها، وتعد من أقوى الفاطرات التي تستخدمها الرأسمالية لجر الاقتصاد العالمي نحو العولمة.

2- التطور التكنولوجي والمعلوماتي

إنّ الاتصال والإعلام الذي كان قديماً يتم عن طريق الطباعة والصورة أو بالعروض المسرحية تطور كثيراً بظهور التلغراف والهاتف والفاكس والتلفاز والمذياع إلى صعود الأقمار الصناعية إلى الفضاء الذي أحدث ثورة في مجال الإعلام، فإن كان من السهل بالأمس منع المجلات والجرائد والكتب من عبور الحدود الوطنية، فإنّه بات من الصعب في يومنا هذا غلق الحدود، وصد مرور هذه المعلومات غير أنّ التحدي الأكبر الذي جعل الحدود ملغاة تقريباً، هو تحدي وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر الموجات الهوائية ويعتبر الأنترنت أحدث ما أنجزته ثورة التكنولوجيا والاتصالات في وقتنا الحاضر، وهي باعتبارها شبكة عالمية تربط بين شبكات الكمبيوتر قد استطاعت أن تجمع مستخدميها على اتساع العالم ممّا يؤدي إلى إيجاد مجتمع كوني يقوم على الاتصال بصفة أساسية³⁶.

ومن هنا نلاحظ أنّ ثورة تكنولوجيا الاتصال سارت بالتوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، بمعنى أنّ المعلومات والمعارف عرفت تطوراً واسعاً هي الأخرى فتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهرت الحاجة إلى تحقيق أكبر سيطرة ممكنة على فيض المعلومات، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات ودفع خدماتها لتسير عبر العالم، مما يؤدي تدريجياً إلى الترابط والتداخل بين مختلف مناطق العالم وإلى الاعتماد المتزايد لهذه الآليات والوسائل.

ومما سبق يمكن الاستنتاج كيف كانت الثورة التكنولوجية والتقدم التكنولوجي المذهل، والثورة المعلوماتية الفائقة آلية فعالة ساهمت بشكل كبير وسريع في صنع ظاهرة العولمة والوصول بها إلى أبعاد مختلفة، إذ استطاعت أن تحدث في حياة الناس تغييرات جذرية سلاحها في ذلك نظام معلوماتي فائق السرعة، وتكنولوجيا متطور بسرعة مذهلة في إمكاناتها ووسائلها³⁷.

المبحث الثاني: أبعاد وانعكاسات تأثير العولمة على سيادة الدولة المطلب الأول: أبعاد العولمة

باعتبار العولمة ظاهرة ديناميكية مميزة ناتجة عن تفاعل العديد من العوامل والعمليات العديدة، فإنّها تعمل بواسطة آليات مختلفة، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال آليات العولمة في الفرع الأول، وأبعاد العولمة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والسياسي للعولمة

للعولمة عدة أبعاد وأهمها الاقتصادي والسياسي وسيتم التطرق للبعد الاقتصادي (أولاً) والسياسي (ثانياً):

أولاً- البعد الاقتصادي

ذهب العديد من الفقهاء والمفكرين إلى اعتبار أنّ العولمة هي في الأصل اقتصادية، وأنّ المظهر والبعد الاقتصادي للعولمة يمثلان الوجه الأكثر تحقيقاً، ومن هنا فقد طغى الطابع الاقتصادي على العولمة. تعتبر العولمة الاقتصادية عملية سيادة نظام اقتصادي واحد يجمع تحت لوائه بلدان العالم، ويقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، وهكذا يبدو البعد الاقتصادي للعولمة قائماً على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال دون عوائق وحواجز، مما يسهل الوصول إلى الأسواق ومصادر الموارد الأولية وكذا تشجيع التجارة الدولية³⁸.

وإن كانت العولمة في صورتها الاقتصادية الناتجة عن الفكر الرأسمالي، تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية بالنسبة للدول القوية، إلا أنها بالمقابل تقدم مخاطر على الاقتصاديات الناشئة، ففي الوقت الذي تعمل فيه على دفع النمو الناتج على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج، ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار، ومرور الأفكار والممارسات العملية، إلا أن التحرر الكامل للاقتصاد يؤدي إلى ضعف الموارد المالية للدولة الوطنية، وإضعاف سلطتها بإزالة الحواجز الجمركية، وإزالة أو تخفيض الضرائب والرسوم إلى أضعف حد ممكن، كما أنّ سيادة الشعوب ترتبط أيضاً بحقها في استغلال ثرواتها وسيادتها الكاملة عليها، بإقرار منظمة الأمم المتحدة حق الدول في تأمين ثرواتها في إطار مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها الطبيعية، إلا أنّ هذا المبدأ عرف انحصاراً شديداً أمام ضغوط الليبرالية³⁹.

وهكذا فإنّ تنامي الشركات المتعددة الجنسية، وتراجع الشركات الوطنية، وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية وتعاضم الثورة التقنية، لا تهدف سوى لهيمنة الفكر الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي. وخلاصة القول فإنّ السياسات الاقتصادية في ظل العولمة تتجه إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق، مما ينتج أفاقاً جديدة للتعاون والتحالف الاقتصادي بين الدول، لكنّه يطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية، التي يتعين عليها أن تواجه بحزم الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد.

ثانياً- البعد السياسي

إنّ البحث في المظهر السياسي للعولمة يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها تقليص فاعلية الدولة ودورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية شريكاً لها في صنع قراراتها السياسية. كما أن العولمة في بعدها السياسي تدعو إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان عن نهاية الحدود وبروز المجال السياسي العالمي الذي يعني تخيل العالم كوحدة سياسية واحدة، فمثلاً القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم سرعان ما تنتشر إلى كل عواصم دول العالم، والتشريعات التي تخص دولة تجذب اهتمام كل الدول، والأحداث السياسية الإقليمية أو المحلية تنتقل بسرعة وتستحوذ على اهتمام العالم بأسره.

وتجدر الإشارة إلى أن سقوط الاتحاد السوفياتي، وبروز القطبية الأحادية، ساهم كثيراً في اندماج الشعوب ونمو نشاط المنظمات الدولية التي تركز اهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن العالميين، وغني عن البيان أن مثل هذه المنظمات تتخذ كأداة للضغط على الدول في صنع قراراتها، وأصبحت قرارات الدول تحاول بشكل أو بآخر إيجاد توافق بين مصالحها الذاتية، و مصالح الغير، سواء تمثل الغير في دولة أو شركة متعددة الجنسية، أو بنوك عالمية أو منظمات دولية أو جماعة ضغط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة... الخ. بل أصبحت هذه المنظمات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة مباشرة، كالتدخل في شمال العراق وجنوبه لحماية الأكراد والشيعية سنة 1991، والتدخل الدولي في الصومال 1993 تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

إن الواقع يفصح السياسات التي تتخذ من المبادئ السامية ذريعة للتدخل وانتهاك سيادة الدول بسبب الهمجية الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فتستغل وضعها كقوة عظمى وحيدة في العالم، وتلجأ للاستخدام المعيب لفكرة التدخل، بل قد وصل بها الأمر إلى استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب والفتك بها لأن حكماها خالفوا ما تملّيه عليهم.

إن اختراق حدود السلطة السياسية للدول لا يتم اليوم بالغزو المسلح كما جرى العمل قديماً بل يتم عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بآخر، وذلك بإجباره بشتى الوسائل على إتباع المسلك المطلوب، فكثير من رؤساء الدول يتعرضون لهذه الضغوطات عندما يرفضون الرضوخ والتحالف مع الحكومات الأجنبية والشركات العالمية، مثل التدخل الأمريكي في بنما سنة 1986، وخلع الرئيس البني المنخب من طرف الشعب وهذه صورة واضحة لاختراق سيادة الشعوب. ففي ظل العولمة، فإن العالم يصبح قرية صغيرة يجوز التدخل في أركانها بدعوى استعادة الديمقراطية، أو بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات المهتدة من الأغلبية وحماية البيئة... الخ.

الفرع الثاني: البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة

وفي هذا الفرع سيتم التطرق لبعدين هاميين وهما البعد الثقافي (أولاً) والبعد الاجتماعي (ثانياً) كما يلي:

ثالثاً- البعد الثقافي

يسعى الداعون للعولمة والمدافعون عنها إلى إيجاد ثقافة كونية عالمية أو ما يعرف بعولمة الفضاء الكوني تحتوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع، ويرى العديد من المفكرين أن البعد الثقافي للعولمة يتجسد في تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، فيقول المفكر الأمريكي (ناوم تشومسكي) "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعد لسيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله"⁴⁰.

لذا فالبعد الثقافي للعولمة يحمل في طياته نوعاً من الغزو الثقافي ويهدف إلى نشر الإيديولوجية الليبرالية والثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً، لتحقيق الدمج الثقافي العالمي متجاوزاً بذلك كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات، فبالرغم من أن العولمة تشكل إغناء للهوية الثقافية إلا أنها تمثل اختراقاً صارخاً وهيمنة أحادية لبلد واحد من بلدان العالم، هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على نسبة كبيرة من المادة الإعلامية والثقافية، وكذلك مختلف عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم من خلال هيمنتها على الصحافة العالمية وصناعة السينما العالمية، والتجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والمكتبات وبنوك المعلومات والشبكات... الخ.

إن البعد الثقافي للعولمة يُعد من أكثر أبعاد العولمة فعالية، باعتباره الأرضية المتينة التي تمهد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للعولمة، بشكل سلمي وهادئ. وهذا ما يسميه البعض بالعولمة الإعلامية الناعمة التي تؤدي إلى تخريب منظومات قيم وإحلال قيم أخرى محلها ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يركز على احتلال العقل والإرادة، وجعلهما يعملان وفق أهداف المستعمر، ووفق خطته ومصالحه.

رابعاً- البعد الاجتماعي

تتجه العولمة في بعدها الاجتماعي إلى جعل العالم قرية كونية واحدة يخضع لتوجيهات واحدة في إطار مجتمع واحد ذو أنظمة اجتماعية واحدة، ولغة وديانة وأخلاق وعادات واحدة. وإن كان لهذا البعد إيجابيات تتمثل في تزايد التواصل السكاني على المستوى العالمي ونمو الشعور بالاندماج الناتج عن الإحساس بالترابط والتفاهم، إلا أن العولمة وبغرض تحقيق بعدها الاجتماعي تقوم بتغيير النظام العام في المجتمعات التي تخالفها، لاسيما نظام الأسرة فتنتشط من خلال منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أخوات حول العالم... الخ وعن طريق المؤتمرات الدولية والاتفاقات الدولية، (كمؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة 1994) الذي دعا إلى تغيير حياة الأسرة والمرأة، (مؤتمر بكين 1995) للمساواة والتنمية والتنظيم، (مؤتمر نيويورك للمرأة سنة 2000) الذي قدمت فيه

الدول المعولمة قرارات حول الحرية الجنسية للمرأة، وإباحة حمل المراهقات وحقهن في الدراسة دون إهانة... الخ وجعل كل دولة توقع على هذه القرارات ملزمة بتغيير تشريعها الداخلي⁴¹. وفي الختام نقول أن الأبعاد المختلفة للعولمة مترابطة ومتشابكة فيما بينها، فكل بعد يكمل البعد الآخر ويقويه.

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على سيادة الدولة

نظر إلى الدولة في ظل التنظيم الدولي السابق على أنها وحدة سياسية متميزة مستقلة عن غيرها من الدول، وكان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدولة، لكن هذه النظرة أخذت تتراجع تدريجياً تحت ضغط التفاعل المتزايد بين الدول. ولذا سيتم مناقشة فكرة زوال الدولة الوطنية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني من الدراسة سيتم التطرق لفكرة تعايش الدولة مع العولمة.

الفرع الأول: نحو زوال الدولة الوطنية

يرى الكثير من الباحثين أن عصر الدولة القومية قد انتهى وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية حيث أن السياسات القومية قد عزلتها قوى السوق العالمية، فيقول الفيلسوف الفرنسي (جارودي) إن التيار المهيمن في صفوف الاقتصاديين الرأسماليين هو الدفاع عن الليبرالية بدون حدود، والداعي إلى اختفاء الدولة أمام السلطة المطلقة للسوق وحتى لا يبقى أي عائق أمام الاحتلال الاقتصادي⁴².

أما (سامويل هنتغتون) مدير الأبحاث الاستراتيجية لجامعة هارفرد في كتابه صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي، ذهب إلى أن الحضارة ستحل محل الدولة، بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية وأن الصراع بين الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث، إذ أن كل حضارة غير غربية ستصطدم بالغرب وسيعود عهد الحضارة ليجمع تحت لوائه دولاً وشعوباً تتقاطع كلها في نقطة واحدة، هي اختلافها الفكري مع الحضارة الغربية فتراجع أهمية الدولة التي ستبقى قائمة رغم ذلك لكن ليس بمفهومها التقليدي، فالذي سيزول في نظره هو مفهوم الدولة القومية من خلال تمزق النسيج الاجتماعي للدولة إلى نخب وفئات ذات ولاء حضاري. وفي نفس الاتجاه يسير (روبرت كابلان) في كتابه نهاية الأرض لكن من زاوية أخرى، فيقول بأنّ التغيرات الديمغرافية والبيئية، هي من ستؤدي إلى نهاية الدولة وبداية الفوضى الشاملة⁴³.

ولقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيوداً على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع فعله أو لا تستطيع فعله في قضايا شديدة الحساسية تدخل في صميم اختصاصها، فأصبح مركز السيادة في ظل النظام الجديد وما أفرزته العولمة من عوامل قيدت مبدأ سيادة الدولة لا من أجل مصلحة المجتمع الدولي، بل من أجل مصلحة الدول المتقدمة ضعيفاً ومهدداً، فظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا التي كانت إلى عهد قريب من اختصاص الدول لا ينازعها فيها أحد. كما أن السيادة الداخلية للدول هي الأخرى أصبحت تخضع لاعتبارات الهيمنة الدولية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية وإجبار الدول على إتباع نظام حكم وسياسات داخلية معينة.

وفي ظل هذه الأوضاع تشهد الساحة الدولية نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، وأفضل مثل يُعتمد به في ميدان الأخذ بنظام إقليمي نموذجي تجربة الوحدة الأوروبية التي توصلت لعقد معاهدة ماستريخت، لخلق الاتحاد الأوروبي وتوحيد اللوائح والأسواق، وسهر العملات في عملة واحدة هي "الأورو" وتكمن نقطة هذه التجربة في كون الجماعة

الأوروبية تستند إلى ما يمكن تسميته بالثقافة الغربية، التي كانت سببا في جعل الهدف النهائي في عملية التكامل الاقتصادي هو التوحيد السياسي التي اتبعت الطريق الاقتصادي لتحقيق وحدتها السياسية⁴⁴.

إنّ النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي اقتصادي وربما لاحقا الوحدة السياسية، وهذا النموذج الاندماجي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأنّ الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة وإسقاط الحدود التقليدية بينها، علما أنّ أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة وفكرة ترسيخ وتحديد الحدود الجغرافية بين الدول، لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة الوطنية والمواطنة، وهي التي صدرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبرالية، وأوروبا هي التي تصدر اليوم لفكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة، والتكتلات التجارية وهي التي تصدر أيضا فكرة التخلي عن السيادة الوطنية.

إنّ النّجاح المتتالي لهذا التكتل الإقليمي أدى إلى إنشاء مؤسسات سياسية وقانونية وثقافية كالبرلمان الأوروبي ومجلس وزراء الدول الأوروبية وكلها مؤسسات وحدوية، تتوحد فيها السيادة بدرجات متقدمة، ذلك أنّ الإصلاح الفردي في الدول الأوروبية لم يعد ممكنا. وفي هذا الصدد يقول (كينيشي أوماي)⁴⁵، أنّ الدولة الوطنية بصورتها التي عرفت في القرون وملائمة للاضطلاع بوظيفة تنظيم النشاط الإنساني في ظل عالم بلا حدود ومن ثم فهو يدعو إلى ما يسميه بالدولة الإقليمية كبديل للدولة الوطنية التي لم تعد صالحة.

والواضح أنّ التكتلات الإقليمية هي وسيلة لدفع العولمة إلى الأمام وتجسيدها من جهة أخرى. ويقول الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) في كتابه فرنسا للجميع "لقد آن الأوان لأوروبا أنّ تعيد اكتشاف ذاتها، أنّ تؤكد هويتها بوضوح إزاء سائر البلدان في الكرة الأرضية، أنّ تدخل الديمقراطية إلى مؤسساتها وأخيرا لتهتم البرلمانات، البرلمان الأوروبي والبرلمانات القومية متمتعة بقوميات حقيقية بصياغة قانون لا يكون نتيجة مساومات غامضة نوقشت بعيدا عن ممثلي المواطنين، وهكذا تعطي أوروبا الموسعة الديمقراطية جميع فرصها أوروبا التي يجب لكي توجد أن تصنع هويتها"⁴⁶

وتعيش الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ظاهرة التفاوت في المداخل، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الوحيد المتقدم وكانت فيه الإنتاجية آخذة في الارتفاع المستمر وباطراد على امتداد العقدين الماضيين، بقيت مداخل الأغلبية من مواطنيها على حالها، وفي هذا الصدد يقول (فيليكس روماتين) مصرفي أمريكي ومعلق مالي شهير "إنّ ما يحدث هو تحويل هائل للثروة من العمال الأمريكيين المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى أصحاب الأصول الرأسمالية"⁴⁷.

وفي إنجلترا شجعت سياسات (مارغريت تاتشر) على تحقيق نمو صارخ في التفاوت الاقتصادي لتحقيق مبدأ الربح يحصل على كل الثمار. وقد تم تحويل المستشفيات العامة إلى مشاريع تجارية وأرغمت على منافسة الجهات التابعة للقطاع الخاص التي تقدم خدمات الرعاية الطبية، وفرضت المدارس رسوما مقابل خدماتها، وطلب منها تكملة ميزانيتها عن طريق القيام بأنشطة تجارية وخفضت الإعانات الاجتماعية تخفيضا صارما، وأصبحت الخدمات التي تقدمها الدولة سلعا تباع وتشتري في السوق، وتم تقليص كل الوظائف التي تضطلع بها الدولة في ميدان الرعاية الاجتماعية، وأصبح الغرض من إعانة البطالة هو إجبار المستفيدين منها، على قبول العمل على مستويات الأجر التي يحددها السوق⁴⁸.

ومجمل القول إنّه في ظل العولمة الليبرالية تتحول الشركات المتعددة الجنسيات إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيان أكبر يسمح لها بممارسة ضغط أكبر على الدول لا سميا الدول النامية بحيث يتم التأثير على سياساتها وقراراتها، فتنازل

تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها اتجاه مجتمعاتها، وعلى ضوء هذا نقول أنّ العولمة أدت إلى انفراط مفهوم العقد الاجتماعي، حيث يبدو عجز السلطة السياسية عن تجسيد سيادتها والتزامها ببند العقد، ولم يعد من الصعب التذليل أنّ أطراف العقد الاجتماعي قد تغيرت بتحول المفهوم التقليدي لدور الدولة من جهة، ولظهور أشخاص دولية جديدة تحمل طابع الهيمنة والاختراق من جهة أخرى.

وهكذا تنتهي العولمة الاقتصادية التي تبنت مبادئ الليبرالية إلى فتح الأسواق العالمية للمنتجات الغربية بدون عائق، وعليه فلن تستطيع المنتجات المحلية مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية والوطنية هنا يكون البديل المتاح أمام هذه الدول هو الاقتصر على الاستيراد، وهو بديل قصير الأمد، إذ ستضعف أرصدة السيولة المالية ويزيد التضخم نتيجة للركود الاقتصادي، وهذا هو المطلوب لأنه سيؤدي إلى الاستسلام النهائي لسياسات الإمبريالية الأمريكية. إنّ هذه الشركات وإن حدثت وقدمت استثمارات مباشرة فإنها قبل ذلك تأخذ ما يكفيها من التسهيلات والضمانات السياسية والاقتصادية التي لا تحظى بها رؤوس الأموال المحلية وهو ما يعرقل الاقتصاد المحلي زيادة على ذلك فإنّ معظم أنشطتها تقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة للنمط الاستهلاكي السائد⁴⁹.

ولقد واكب الأخذ بالحرية الاقتصادية، سريان موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية، الأمر الذي يعد طبيعياً في ظل صعود نجم الليبرالية، التي تجعل من الحرية شعاراً لها في جميع المجالات، إلا أنّ النهج الديمقراطي الليبرالي الذي تبنته الولايات المتحدة نهجاً اختيارياً تنتقيه الدول خاصة النامية طوعاً، من بين بدائل أخرى لممارسة الإدارة والحكم وصار حتمياً لها. وهذا ما دفع (فرانيس فوكو ياما) إلى إعلان مقولته الشهيرة "إنّ الديمقراطية الليبرالية تشكل مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية والصيغة الأخيرة لنظام الحكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ"⁵⁰. لقد أصبحت الديمقراطية كذلك مطلباً عالمياً تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، بحيث أصبح النموذج الغربي الأمريكي النموذج العالمي الذي يجب أن تقتدي به باقي الدول. إلاّ أنّه بالرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق منظمة الأمم المتحدة بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلاّ أنّ السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضايا بازدواجية، التي تتجلى صورها في هذا الخصوص فيما حدث من احتلال أمريكا للعراق لخير دليل، فهل يعقل أن تحمل الديمقراطية مبادئ حقوق الإنسان على متن الدبابات والصواريخ الحربية الفتاكة؟

إنّ التدخل الخارجي الأمريكي والأوروبي في شؤون الدول النامية هو انتهاك لسيادة الدول النامية، إنّه نوع من السيطرة والهيمنة، إنّه استعمار جديد تحت سيادة قانون العولمة، بدعوى حقوق الإنسان وحماية الأقليات واستعادة الديمقراطية فعلى الرغم من الشعور العالمي بضرورة احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، فلا تزال العديد من الشعوب والأقاليم تُعاني من السيطرة الاستعمارية وإذا كان الاستعمار التقليدي القائم على الاحتلال العسكري قد خف نوعاً ما إلاّ أنّ الاستعمار الجديد القائم على التبعية الاقتصادية الأكثر استغلالاً فقد سلب من الدول إرادتها في تقرير مصيرها وفرض عليها أن تتبع نظاماً وأساليباً لا تأتلف وحاجاتها الإنسانية والقومية والدينية والثقافية وما محاولات فرض العولمة إلاّ واحدة من الأساليب التي تسلب حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أنّ استخدام الحصار وحرب التجويع ضد الشعوب ما هي إلاّ أبشع الوسائل المستخدمة لإرغامها على التخلي عن هذا الحق.

الفرع الثاني: إمكانية تعايش الدولة مع العولمة

ورغم ما تطمح إليه العولمة من عولمة جميع ميادين الحياة والقفز على الدولة، وتشجيع الشركات العالمية، إلا أن بعض المفكرين يتجهون إلى القول بأن ذلك لا يتعارض مع بقاء الدولة وسيادتها وإن كان ذلك في نطاق ضيق مما هو عليه الآن. إن العولمة لن تعمل على نفي الدولة فقط ستقتصر على جعل الحدود مفتوحة، والحواجز الجمركية لا وجود لها، وزيادة في حركة رؤوس الأموال والأشخاص والأفكار عبر العالم بأسره، وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ (ماقرو) أن العالم لا يزال منظماً في دول ذات سيادة وأن الدولة الوطنية لا تزال تمثل الوحدة الأساسية، والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع وأنّ السيادة مازال البعض يعرض عليها بالنواحي خصوصاً في دول العالم الثالث⁵¹. أمّا أنّ الأستاذ (ديكن) يعتبر أنه رغم تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول، إلا أنّ دور هذه الأخيرة لا يزال فعالاً وتعمل له تلك الشركات ألف حساب. فبالرغم من أنّ العولمة أثرت وستؤثر على الدولة القومية، إلا أنّ ذلك لا يرقى إلى مستوى توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه للسيادة، حيث تحملت الدولة القومية ضربات عديدة ولا زالت تتحملها بدءاً بالشركات المتعددة الجنسية والتحالفات والاندماجيات الدولية ومع ذلك بقيت صامدة.

وإن كانت الدولة قد فشلت في بعض مهامها وفسحت المجال لهيئات ومنظمات دولية لتشاركها في اتخاذ قراراتها المتعلقة بقضاياها الوطنية أو الدولية فإنّ ذلك لا يعني زحزحتها من الساحة الدولية، فبالرغم من أن تدفق السلع ورأس المال قد اتخذ أبعاداً عالمية، فإن التوجيه والرقابة تبقى مهمة وطنية، وإن كان الاقتصاد مهيمناً على السياسة فإنّ ذلك لا يتعدى مسائل السياسة العليا فلن يؤدي عجز الدولة المتزايد إلى إزاحة جهاز الدولة ونهايته⁵².

ذلك أن الدولة ستظل المؤسسة الوحيدة التي بمقدورها أن تضمن لمواطنيها العدالة والاستقرار، وهي الأقرب إليهم لفهم تطلعاتهم والاستجابة لطلباتهم⁵³. وإن كان العالم يشهد تكتلات دولية وعولمة الكثير من المؤسسات ذات الطابع الدولي التي توحى بأن العالم قد اقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي والنهوض بالاقتصاد العالمي، وكأن العالم سيحقق ذلك من خلال تحركات بسيطة سهلة في ظل حكومة عالمية إلا أن الواقع والنتائج المحققة حتى الآن لا تفيد ذلك ولا تتنبأ بزوال الدولة قريباً، بالعكس لأن المتغيرات الحالية وحسب الدراسات المختلفة تؤكد أنّ الدولة ما تزال مؤثراً فعالاً على المستوى الداخلي والخارجي.

خاتمة:

وفي الأخير فإنّ أول عائق يقف في وجه العولمة، ويحول دون تحقيق هدفها في إرساء قرية كونية، هو تمسك الدولة الوطنية بسيادتها. ففي الوقت الذي تعمل فيه العولمة على احتواء الدولة واختراق سيادتها، وضرب معالمها مسخرة في ذلك آلياتها الفعالة المتباينة، وبعد حملة الترويج للأفكار المتنبئة بانتهاء عصر الدولة الوطنية وتقزيمها والسيادة المحدودة وضرورة ممارسة الدولة لسيادتها بما يتماشى والمبادئ المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي، وبعد التحديات الكبيرة التي أفرزتها العولمة والضغوطات التي تمارسها على الدول، تبقى الدولة ذات السيادة تصارع للحفاظ على مكانتها، وبقية الطرف الرئيسي المتميز في المجتمع الدولي الذي لا يمكن إغاؤه تحت أي شكل من الأشكال نظراً للأدوار الأساسية التي تؤديها لتحقيق الصالح العام وإقامة العدل وتوفير الأمن.

لذا يتعين على الدولة الوطنية التي أرهقت العولمة كاهلها وأضعفت مؤسساتها، التأقلم مع هذه الظاهرة الحتمية والتهيؤ لعصر جديد يجمع محاور اقتصادية، ثقافية، سياسية، اجتماعية متداخلة، وهذا ما يستلزم

تطوير أدوار الدولة وتوجيهها بشكل يضمن الأداء الأمثل من جهة ويتمشى مع مقتضيات العولمة من جهة أخرى. فلو كانت العولمة ذات وجه إنساني ووظفت في صورتها الإيجابية، لما كانت مساراً حقيقياً لتقاسم التقدم مساراً عالمياً تكون فيه العالمية بأشكالها السليمة، مرادفاً للتضامن وتكرس تطابق المصالح بمعنى الكلمة، فتتضافر جهود الدول وتوضع فيها مواردها تحت تصرف بعضها البعض للقضاء على الأزمات والمشاكل التي تهدد البشرية في كل مكان.

وأخيراً يمكن القول أنّ العولمة أصبحت تشكل خطر كبير على المجتمع العربي الإسلامي خاصة بما يمس هويته، خاصة بعد انتشار منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت أكبر خطر يهدد الهوية العربية والإسلامية ولذا وجب على الدول فرض رقابة على بعض منصات التواصل كالانستغرام أو الفيسبوك أو حظرها بشكل نهائي كتذكير توك نظراً للانحلال الخلقي الذي أصبح ينشره بين أفراد المجتمع العربي.

إذن لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة وتحفظية وسريعة بشأن هذه المواقع أو فرض رقابة صارمة عليها كما تفعل دولة الصين أو كوريا الجنوبية أو كل دول آسيا تقريباً حيث تفرض رقابة صارمة على هذه النوعية من المواقع من قبل الدولة وتحديد وقت استعمال هذه المواقع خاصة للأطفال وحظر أي منشورات تمس بهويتهم ومعاقبة الناشر بعقوبات صارمة، وكذا منع أي نشاط داخل الصين مثلاً يمس الهوية الصينية أو تقاليدنا بأي شكل من الأشكال من الصينيين أو غيرهم ومعاقبتهم بعقوبات صارمة. وهذا بغرض الحفاظ على الهوية الصينية ودولة الصين مع مساندة التطور والعولمة في آن واحد.

وعلى الجزائر كبلد عربي إسلامي الاستفادة من التجربة الصينية في مراقبة استعمال المواقع الإلكترونية في الجزائر وحظر المضرة منها، هذا من جهة ومن جهة أخرى مراقبة كل النشاطات على المستوى الوطني سواء اقتصادية أو ثقافية أو غيرها ومدى مساسها بالهوية الجزائرية العربية الإسلامية لأنّ هذا يؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري بالدرجة الأولى ثم على باقي المستويات ككل مما قد يؤدي لنتائج كارثية أكثر منها إيجابية مما يعرض الجزائر كدولة لعدة أزمات خطيرة قد لا يمكن تفاديها. ولذا وجب اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والضرورية قبل فوات الأوان على كل المستويات مع زيادة الوعي بمضار العولمة في كل المنصات الإعلامية.

وأخيراً فإن العولمة سيف ذو حدين وجب معرفة كيفية استغلالها بحذر شديد للظفر بحصّة الأسد من إيجابياتها أو على الأقل تفادي مخاطرها بشكل آمن. فهي أصبحت تشكل أكبر خطر على الدولة والهوية الوطنية لأي دولة.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- 1- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، 2001.
- 2- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 3- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.
- 4- حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، مصر، 1999.
- 5- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء، عمان، 2013.
- 6- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 7- سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 8- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 9- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر - دراسة تحليلية نقدية -، دار الورق، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 10- عثمانية لحميسي، عولمة التجريم والعقاب، دار هومة، الجزائر، 2006.
- 11- عمر سعد الله، احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 12- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 13- العيد صالح، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- 14- غضبان مبروك، المجتمع الدولي والأصول والتطور والأشخاص، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 15- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.
- 16- محمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للطباعة، القاهرة، 2002.
- 17- محمد ممدوح منصور، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 18- محمد صلاح الغازي، العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015.
- 19- نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

المقالات:

- 1- السيد الزيات، الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، مصر، صيف 2003، ع3.
- 2- عبد الرزاق دحدوح، سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب، ملف العدد العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2003، ع1.
- 3- كبيش عبد الكريم، العولمة - الدولة ومفهوم السيادة-، جريدة النصر، الجزائر، 08 ديسمبر 2003، ع 11092.

المواقع الإلكترونية:

- 1- علي عقلة عريسان، العولمة والثقافة
<http://www.awn.am-orgpolitic-05-04kr-4-5.014.lfm>, 21/07/2022, 19h15.
- 2- مصطفى العبد الله الكفري: العولمة المفهوم والمصطلح،
<http://www.regaz.com.debat/shaw.art,22/07/2022>, 20h35
- 3- مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية،
<http://www.awn.am.org.politic-05-04/fkv4-5.022>, 22/07/2022, 22h00.

- 1- نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص13.
- 2- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص07.
- 3- عمر سعد الله، د. احمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص45.
- 4- عثمانية لخميسي، عولمة التجريم والعقاب، دار هومه، الجزائر، 2006، ص12.
- 5- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص702.
- 6- عمر سعد الله، د. احمد بن ناصر، المرجع السابق، ص56.
- 7- نعمان احمد الخطيب، المرجع السابق، ص133.
- 8- عمر سعد الله، د احمد بن ناصر، المرجع السابق، ص166.
- 9- عمر سعد الله ود احمد بن ناصر، المرجع السابق، ص166.
- 10- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص68.
- 11- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص36.
- 12- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص81.
- 13- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص81.
- 14- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص82.
- 15- بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص90.
- 16- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص262.
- 17- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص48.
- 18- العيد صالح، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص44.
- 19- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص49.
- 20- عبد الرزاق دحدوح، سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب، ملف العدد العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2003، ع1، ص88.
- 21- مصطفى العبد الله الكفري، العولمة المفهوم والمصطلح، <http://www.regaz.com.debat/shaw.art,22/07/2022, 20h35>
- 22- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر- دراسة تحليلية نقدية -، دار الورق، المملكة العربية السعودية، 1999، ص08.
- 23- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، 2001، ص27.
- 24- علي عقلة عريسان، العولمة والثقافة <http://www.awn.am-orgpolitic 05-04kr 4-5.014.lfm>, 21/07/2022, 19h15
- 25- محمد ممدوح منصور، العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص02.
- 26- محمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للطباعة، القاهرة، 2002، ص02.
- 27- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص78، 77.
- 28- كيش عبد الكريم، العولمة-الدولة ومفهوم السيادة-، جريدة النصر، الجزائر، 08 ديسمبر 2003، ع 11092.
- 29- عثمانية لخميسي، المرجع سابق، ص82.
- 30- عثمانية لخميسي، المرجع سابق، ص195.
- 31- حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص88.
- 32- حسين عمر، المرجع السابق، ص88.
- 33- حسين عمر، المرجع السابق، ص173.

- 34- عثمانية لخميسي، المرجع السابق، ص 86.
- 35- سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 175.
- 36- عاطف السيد، المرجع السابق، ص47.
- 37- عثمانية لخميسي، المرجع السابق، ص 97.
- 38- مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية،
[http://: www.awn.am.org.politic- 05-04/ fkv4-5.022, 22/07/2022, 22h00.](http://www.awn.am.org.politic-05-04/fkv4-5.022,22/07/2022,22h00)
- 39- حسين علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء، عمان، 2013، ص 57.
- 40- عثمانية لخميسي، المرجع السابق، ص117.
- 41- محمد صلاح الغازي، العولمة وتأثيرها على الفقر والتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015، ص103.
- 42- العيد الصالحي، المرجع السابق، ص 67.
- 43- محمد صلاح الغازي، المرجع السابق، ص91.
- 44- المجذوب أسامة، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص51.
- 45- وردت آراؤه في كتابه نهاية الدولة القومية وصعود الاقتصادات الإقليمية.
- 46- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص104.
- 47- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 92.
- 48- محمد صلاح الغازي، المرجع السابق، ص 121.
- 49- محمد صلاح الغازي، المرجع السابق، ص 130.
- 50- السيد الزيات، الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، مصر، صيف 2003، ع3، ص101.
- 51- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص55.
- 52- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص65.
- 53- حسين علي الفلاحي، المرجع السابق، ص70.